مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٨)

مستقبل أكراد العراق

أ. د. ستار جبار علاي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

المقدمة

الأكراد هم شعب اصيل يعيش في المنطقة التي عرفت بأسم كردستان منذ الاف السنين,الا إن منطقة كردستان قسمت مرات عدة,وخضعت لحكومات ودول توالت على حكم الرقعة الجغرافية التي يتواجد عليها الكرد تاريخياً.وكان اخر تقسيم هو ذلك الذي حصل في عام ١٩٢٣ إثر معاهدة لوزان التي جزأت المنطقة على الشكل القائم حالياً.ولم يعرف الشعب الكردي الاستقرار يوماً فقد كان ينتزع وجوده انتزاعاً من قوى الاحتلال تارة,وضد الحكومات العراقية تارة اخرى,ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ والوضع هو بين مد وجزر مرهون بالحملات العسكرية والتسويات السياسية المختلفة.

وهناك من يرى ان تسمية الكرد تعود الى كلمة كوتو(kutu) التي تربطهم بشعب (kutu),وهم من الاقوام التي عاشت في مملكة جوتيام(Gutium) الواقعة على الضفة الشرقية لنهر دجلة وبين نهر الزاب ونهر ديالى.وهناك من يربطهم بالكيرتي وهم قوم كانوا يعيشون اصلا في المنطقة الجبلية في غرب بحيرة وان,ثم انتشروا انتشاراً واسعا في بلاد ايران وميديا,وبقية المناطق التي يقطن فيها الكرد اليوم.وينقسم الكرد على اربعة شعوب رئسة هم الكرمانج والكوران واللور والكلهور. وهناك من يرى (ليست كلمة الكرد والأكراد سوى تعبير عن حالة اجتماعية وسياسية واقتصادية مرت بها جملة من الأقوام المتباينة لغوياً ودينياً وثقافياً,تجمعوا في مكان في غضون مرحلة تاريخية طويلة.

الا ان هناك رؤية اخرى استندت الى التحليل العلمي لتاريخ الأكراد في العراق يبرهن على أن توجههم صوب بلاد الرافدين هو حديث العهد,لا يتعدى نهاية القرن التاسع عشر.وذلك لطابعهم القبلي والبدوي والجبلي.اذ لم يكن الأكراد الى عهد قريب سوى قبائل جبلية تزاول الرعي....فقد اخذ نزوح العشائر الكردية الى سهول اربيل من الجبال قبل ثلاثة قرون واحتلوا بضع قرى حول قوش تبة. واخذوا بالتوسع في مجرى القرن التاسع عشر,واحتلوا المنطقة بالكامل حتى الى نهر دجلة.وفي أواخر عشرينيات القرن العشرين اصبحوا يشكلون ثلث سكان مقاطعة اربيل.وقبلهم نزح الكوران والكزاز منذ القرن الرابع عشر من الديلم,حيث كانوا يسكنون الشواطئ الجنوبية من بحر الخزر (قزوين).بينما يشير التحليل اللغوي الى أن من يسمون اليوم بالأكراد السورانيين,هم قوم قريب العهد بالوصول الى شمال العراق,الذي يحدده البعض بالقرن السابع عشر.

كل ذلك يضعف حسب رؤية البعض الادعاءات القومية الكردية حول ما يسمى بوجودهم الدائم في العراق,وأنهم اقدم شعوب المنطقة,وان لهم أثراً تاريخياً ثقافياً ترسمه حدود ما يسمى (بكردستان الكبرى),وانهم شعب ذو حضارة تعد من اقدم حضارات الشرق الوسط والإنسانية.انه ليس اكثر من ادعاء لارصيد له على الاطلاق,باستثناء الدعاية القومية المتطرفة التي اعطى الاستقلال النسبي بعد حرب

الخليج الثانية والحماية الأمريكية,التي تجعل من المنطقة كلها موطن الكرد الأصلي منذ القدم ومن ثم تربية الاكراد بثقافة تاريخية ذات اطماع خيالية ونفسية عدوانية تجاه الاخرين,وبالاخص ضد التركمان كما تبين ذلك في موقفهم من كركوك.ذلك يعني انهم يعيدون نفس الفكرة والممارسة التي ميزت نظام البعث تجاه القوميات والأعراق والطوائف في العراق. وهنا تبرز اهمية تناول مستقبل اكراد العراق, وفق التقسيم الآتي:

المطلب الأول,تطور وضع الاكراد قبل عام ٢٠٠٣

ترتبط القضية الكردية في العراق بتطورت الحركة القومية الكردية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وقد مرت بالعديد من المراحل اهمها :-[١]

المرحلة الاولى,وهي حقبة ما بين الحربين العالميتين(١٩١٤-١٩٣٩),التي شهدت توقيع اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠,التي اعترفت بحق الاكراد في تقرير مصيرهم,ثم نسفت باتفاقية لوزان عام ١٩٢٣.وكان هناك زعامات كردية تتمثل بشيوخ القبائل وهي تحمل طموحاً في تكوين كيان خاص بالاكراد.وكان أبرز زعيم كردي هو الشيخ محمود الحفيد الذي قاتل الى جانب القوات التركية ضد القوات الروسية وقوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الاولى.الا إن اختلاف الحفيد مع الاتراك دفعه الى موالاة الانكليز الذين جعلوه حاكماً على السليمانية.وفي عام ١٩١٩ ثار على بريطانية فاستطاعوا أسره ونفوه الى الهند واحتلوا مدينة السليمانية وعينوا موظفين أكراداً تحت اشرف موظفين بريطانيين.وبعد اضطرابات ٢٢حزيران(يونيو)١٩٢٢ وتدخل قوات تركية في المنطقة اضطرت الحكومة البريطانية أن تعيد الشيخ محمود الى بلدته بعد أن اخذت منه الضمانات اللازمة على حسن سلوكه.وفي عام ١٩٢٣ تحسنت الظروف لبريطانيا حينما تأكدت من فرض معاهدتها على العراق,وانتقلت الى المبررات التي اجبرتها على إعادة الشيخ محمود والاعتراف بحكومته الكردية ومن ثم فكرت في القضاء عليها وضم منطقة السليمانية الى العراق.[٢]

المرحلة الثانية,وهي حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية,وتأسيس جمهورية مهاباد عام ١٩٤٦ في ايران,ثم اعقب فشلها ثورات وتمردات متوالية للاكراد في تركيا وايران والعراق.

وصولا الى عام ١٩٦٨ وتولي حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق مجدداً,ووضع حل المسألة الكردية في جوهر أولوياته,واعلانه رفض فكرة تبني الحل العسكري,ومحاولة حل مشكلات البلاد المختلفة.الا ان قرار الحكومة كان

(١) ايمن ابراهيم الدسوقي.هل القومية الكردية انفصالية؟ دراسة حالة كردستان- العراق.مجلة المستقبل العربي.العدد ٣٥٧. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠٠٨.ص١٣٦- ١٣٧.

(٢) عبد الرزاق مطلك الفهد.الأحزاب السياسية في العراق,ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤- ١٩٥٨.شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.الطبعة الاولى.٢٠١١.ص٢٣١- ٢٣٤.

مدفوعاً بعوامل عدة ابرزها:[٣]

تزايد قوة الحركة الكردية العسكرية بزعامة الملا مصطفى البارزاني وتمكنه من مهاجمة منشآت النفط في كركوك بأسلحة جديدة ومتطورة ظهر فيما بعد اشتراك ضباط اسرائيليين في إدارتها.

قرار ايران إلغاء معاهدة ١٩٣٧ الحدودية مع العراق والذي صدر في عام ١٩٦٩,مما صعد من المخاوف إزاء تصاعد الأطماع الإيرانية في شط العرب والخليج العربي.

مشكلات العراق المتزايدة مع شركات النفط والخوف من عدم دفع عائدات النفط بشكل ثابت ومنتظم مما يعني خلق صعوبات مالية لأي عملية عسكرية شاملة قد تنوي الحكومة القيام بها ضد الحركة الكردية.

حسم الجدل الذي قائما بين في صفوف حزب البعث الحاكم بين انصار الحل العسكري المعارضين لتقديم امتيازات كبيرة للأكراد,وبين أنصار الحل السياسي بقيادة نائب رئيس الجمهورية صدام حسين والذين كانوا يرغبون بتسوية سلمية تنهي النزاع وتحقق الاستقرار.

نجاح الحكومة في نزع فتيل الحرب الاستنزافية مع الحركة الكردية بعد ان فشلت جميع الحكومات السابقة في إخمادها.

كان بيان ١١ اذار(مارس)١٩٧٠,أفضل صيغة تقدّم الى الكرد,وبقيت صيغته حجر الاساس المفضل لدى الكرد لأية علاقة مستقبلية مع بقية العراق.وقد نصت المواد الاساسية فيه على الآتي: [٤]

١. تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد,وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق,وتدرس في بقية انحاء العراق كلغة ثانية.
٢. مشاركة الاكراد التامة في الحكومة,بما في ذلك المناصب الحساسة والهامة,كالوزارات والجيش.
٣. تعزيز الثقافة والتعليم الكرديين.
٤. يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كردية من الاكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية على الاقل.
٥. حق الشعب الكردي في اقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به.
٦. توفير موارد مالية لتطوير كردستان.
٧. تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الشهداء والعجزة والمعوزين والعاطلين عن

---

٣ **دهام محمد دهام العزاوي.الأقليات والأمن القومي العربي,دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي.دار وائل للنشر.عمان.الطبعة الأولى.٢٠٠٣.ص٢١٩- ٢٢١.**

٤ **وضاح مهدي.المسألة الكردية في العراق....رحلة الدم والبارود.جيكور للطباعة والنشر والتوزيع.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٥. ص٥٩-٦٠.**

العمل أو المشردين.
٨. إعادة سكان القرى العربية والكردية الى اماكن سكناهم السابقة.
٩. الاسراع بتطبيق الاصلاح الزراعي في المنطقة الكردية.
١٠. تعديل الدستور ليصبح يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيستين هما القومية العربية والقومية الكردية,ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.
١١. إعادة الاذاعة والاسلحة الثقيلة الى الحكومة.
١٢. يكون احد نواب رئيس الجمهورية كردياً.
١٣. يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان.
١٤. توحيد المناطق التي يشكل فيها الاكراد اغلبية كوحدة متمتعة بالحكم الذاتي.
١٥. يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق.

كان البيان اعترافاً رسمياً بنوع من الحكم الذاتي لكردستان العراق,وانتصاراً كبيراً للكرد في كافة اجزاء كردستان الكبرى.الا إن المشكلة الأساسية التي لم تحل في ذلك الوقت واستمرت لاحقاً,هي ازمة الثقة المتبادلة بين الطرفين,والتي أصبحت صفة ملازمة لكل القيادات الكردية والعربية في العراق؛بل انها تمتد الى شرائح اجتماعية كثيرة لدى الطرفين.كما إن الفشل في وضع دستور دائم للبلاد,يضمن المكتسبات التي تحققت للشعب الكردي,كان السبب الثاني وراء تأزم المشكلة,فلم يتم تحديد نوع الحكم الذاتي الذي سيطبق في الاربع سنوات التي تلت بيان آذار(مارس),وكذلك عدم وجود هيئة دولية أو منظمة اقليمية تشرف على تطبيق الاتفاقية,وتأجيل بغداد لإجراء إحصاء سكاني في كردستان,ما خلق مشكلة عدم امكانية تحديد المناطق الكردية في عام ١٩٧٤.فضلا عن حصة الاكراد في المناصب السيادية التي كانت خمسة وزراء وثلاثة محافظين في دهوك واربيل والسليمانية,في حين إن صلاحيات مجلس قيادة الثورة تخطت الصلاحيات التشريعية والتنفيذية,واخيراً إلحاق القوة العسكرية الكردية بألوية حرس الحدود وقيادة الشرطة,والتي تحولت الى ادارة وزارة الداخلية التي تتحكم بحركة القطعات وتنقلها.(٥)

ولذلك ظهرت ملامح سوء النية لدى الطرفين,فلم ينفذ الملا مصطفى دوره في الاتفاق,إذ رفض اغلاق الحدود مع ايران وبقي يستورد السلاح منها,وطلب من الولايات المتحدة تقديم المساعدة له, واستئنف علاقاته مع اسرائيل,وصولاً الى اشغال الجيش العراقي في معارك الشمال ومنع المشاركة الفعلية في حرب عام ١٩٦٧.(٦)

(٥) المصدر نفسه. ص٦١- ٦٣.
(٦) المصدر نفسه. ص٦٣- ٦٤.

المرحلة الثالثة: وهي حقبة (١٩٧٥-١٩٨٨),إذ استأنفت بعض الفصائل الكردية نوعاً من القتال المسلح في المناطق الجبلية في اذار(مارس)١٩٧٤,وتلقى الاكراد دعماً من سوريا وايران واسرائيل,وتفوقت القوات الكردية في حرب العصابات,وبلغت كلفة الحرب ٤ مليار دولار امريكي مما انهك الاقتصاد العراقي,وبلغ عدد الضحايا اكثر من ٦٠ الف شخص لحقبة ١٩٧٤- ١٩٧٥ من كلا الطرفين,وكان الدعم الايراني المباشر حاضراً,ولذلك استجاب العراق لمبادرة الرئيس الجزائري آنذاك هواري بو مدين,ليعقد مع الايرانيين اتفاقية الجزائر في عام ١٩٧٥.وقد نصت اتفاقية الجزائر الموقعة في ٦ اذار(مارس)١٩٧٥ على مايأتي:(٧)

١. إجراء تخطيط الحدود البرية بين البلدين,بناءً على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣,ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ لجنة تحديد الحدود الفارسية- التركية.
٢. تحديد الحدود النهرية حسب خط تاليوك.
٣. منع التسللات ذات الطابع التخريبي بين حدود البلدين ووضع رقابة مشددة وفعالة على حدود البلدين.
٤. اعتبار هذه الامور جزءاً من حل شامل,ويعلن الطرفان رسمياً بان المنطقة يجب إن تكون في مأمن من اي تدخل خارجي.

وباندلاع الحرب العراقية- الايرانية في ايلول(سبتمبر) ١٩٨٠,تزايد نشاط هذه الحركات وتعاون بعض القادة الاكراد في شمالي العراق مع ايران, وانتهاءً بعملية الانفال في حلبجة.وتميزت هذه المرحلة بتحول الجبهة الكردستانية العراقية التي تأسست عام ١٩٨٠,وضمت في بين صفوفها الحزب الديمقراطي الكردستاني,والحزب الاشتراكي الكردستاني,والحزب الشيوعي العراقي,وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني,والحزب الاشتراكي الكردي(باسوك),والحزب الاشتراكي العراقي,والتجمع الديمقراطي العراقي,الى جبهة كردية خالصة تأسست في الثاني من ايار(مايو)عام ١٩٨٨.وهو تحول طبيعي بالمعنى القومي للحركة الكردية,بعد سلسلة من الاجراءات الدموية ضد الاكراد وحركاتهم السياسية القومية في محاولة لتصفيتها مادياً ومعنوياً.(٨)

وفي هذه المرحلة حاول جلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني

(٧) والى جانب هذه الاتفاقية وقع كل من عباس خلعتبري وزير الخارجية الايرانية وسعدون حمادي وزير الخارجية العراقي برتوكولاً أمنياً في بغداد في ١٣ حزيران(يونيو)١٩٧٥لم يختلف كثيرا عن تأكيد الجوانب الامنية في الاتفاق السابق وجاء فيه:

١. يتبادل الطرفان المعلومات المتعلقة بتحرك المخربين على حدود البلدين.ويستخدمان كافة الاساليب والاجراءات لمنع اعمال التخريب أو العصيان أو التمرد.
٢. تقوم سلطات الدولتين بمراقبة الحدود ومنع تسلل العناصر المخربة.
٣. تقوم سلطات كل دولة بتسليم المخربين المقبوض عليهم الى سلطات الدولة الاخرى.
٤. يجوز الاتفاق بين الدولتين عند الحاجة على تحديد مناطق محرمة لمنع المخربين من تحقيق اغراضهم.
٥. تقوم سلطات الدولتين بالتعاون فيما بينهما لتنفيذ الاتفاقية,وتشكيل لجان مشتركة بين البلدين.نقلاً عن: وضاح مهدي. مصدر سابق.ص٦٥.

(٨) ميثم الجنابي.العراق ورهان المستقبل.دار المدى للثقافة والنشر.العراق.الطبعة الاولى.٢٠٠٦.ص٣٩- ٤٠.

الكردستاني استغلال انشغال العراق بالحرب مع ايران,وارتباط خصمه السياسي مسعود البارزاني بتحالف مع ايران,للحصول على تنازل من الحكومة العراقية,والاعتراف به كممثل للشعب الكردي,فأجرى سلسلة من المحادثات,يبدو أنها لم تثمر عن أي اتفاق سياسي معين,وبفشل هذه المحاولة تعقدت المسألة الكردية وتعمقت الهوة بين الحكومة العراقية والحركة الكردية وبشكل لم يسبق له مثيل.(٩) فقد طالب الطالباني بتوسيع دائرة الحكم لتضم جبل سنجار,ومندلي وخانقين وكركوك,وانتخابات ديمقراطية في عموم العراق,والمشاركة الوطنية في السلطة,الا إن الحكومة استفادت من الوقت في نقل القطعات العسكرية من كردستان الى جنوب العراق,للاشتراك في معارك الحرب ضد ايران.(١٠)

المرحلة الرابعة,وهي الحقبة التي تلت انتهاء حرب الخليج الثانية ١٩٩١,وما شهدته الحركة القومية الكردية من تطور بدءا بانتفاضة ١٩٩١,التي قادتها الجبهة الكردستانية وامتازت بالتنظيم والتماسك.وفي ١٩ اذار(مارس)١٩٩١,اصبحت كردستان العراق تحت سيطرة الكرد بشكل كامل.وبحلول منتصف اذار(مارس) عاد الجنوب الى سيطرة بغداد,وبعدها تحركت قوات الحرس الجمهوري صوب كردستان العراق,وفي نهاية اذار(مارس) تراجعت القوات الكردية الى الجبال على الحدود التركية والايرانية.وكان حوالي مليون كردي يقاسون العيش على الحدود التركية,مما دفع الامم المتحدة الى اصدار قرار حظر الطيران العراقي شمال خط ٣٦, (١١) وما اعقبها من اقامة المنطقة الأمنة في شمالي العراق بقرار من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا,وما تبعه من قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٨ في الخامس من نيسان(ابريل)عام ١٩٩١,الذي اعطى للقضية الكردية في شمال العراق بعداً معنوياً ودعماً مادياً بقرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٩٨٦ في الرابع عشر من نيسان(ابريل)١٩٩٤ عندما خصص ١٣٪ من مبيعات النفط العراقي للأكراد. وما استتبع ذلك من تشكيل ادارة محلية عام ١٩٩١ واستقلال نسبي في مختلف الميادين.(١٢)

وتحقق الاستقلال الذاتي الكردي كأمر واقع,وضاعف من ترسيخ الهوية الاثنية الكردية مما سيس الهويات الاثنية الاخرى في العراق,لا سيما التركمان والآشوريين,مما اثار المطالبة بمنطقة للادارة الاشورية,أو الاستقلال التركماني في كركوك.(١٣)

وقد امتدت المنطقة الكردية على طول خط من الحدود التركية الى الحدود الايرانية وتمر جنوب مدينتي زاخو واربيل وغرب جمجمال وكفري,وقد زار الزعيمان الكرديان مسعود البارزاني وجلال الطالباني بغداد في محاولة منهما لإضافة خانقين

(٩) دهام محمد دهام العزاوي.مصدر سابق.ص٢٢٤- ٢٢٥.
(١٠) وضاح مهدي. مصدر سابق.ص٦٩- ٧٠.
(١١) المصدر نفسه.ص٧٥- ٧٦.
(١٢) ميثم الجنابي. مصدر سابق.ص٤١.
(١٣)ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت.من الثورة الى الدكتاتورية,العراق منذ ١٩٥٨.ترجمة مالك النبراسي.منشورات الجمل.٢٠٠٣.ص٣٨٧- ٣٨٨.

وكركوك ومندلي الى منطقة الحكم الذاتي,وفي خريف ١٩٩١ توقفت المفاوضات في بغداد واندلع القتال بين الحكومة العراقية والقوات الكردية وبدأت بغداد بعزل المنطقة الكردية وحصارها اقتصادياً وساعدها على ذلك جشع وخوف الرؤساء المحليين وغيرهم.وعلى سبيل المثال,تم تهريب حصاد عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ وبيعه الى الحكومة العراقية.(١٤) وعارضت الحكومة المركزية اعلان الفدرالية من قبل المجلس الوطني لكردستان العراق,فيما بين المجلس إن الاعلان يستند الى الحق الذي منحه المؤتمر الوطني العراقي للأكراد بعد توسيعه في اجتماع صلاح الدين في تشرين الاول(اكتوبر)١٩٩٢,وقد ضم كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحركة الوفاق الوطني وحزب الدعوة والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية,وبينت الحكومة المركزية انهم لا يملكون السلطة الدستورية لتعديل هوية العراق السياسية ولا منح منطقة كردستان صفة سياسية فدرالية.وفي رده على سياسة الحكومة أصدر برلمان كردستان قراراً جعل من تاريخ سحب الادارات الحكومية من اقليم كردستان في ٢٦ تشرين الاول(اكتوبر)١٩٩١,هو الحد الفاصل لنفاذ القوانين المركزية,وعدّ ما شرع قبل التاريخ المذكور ساري المفعول في الاقليم,الا ما تم ايقاف نفاذه من قبل المجلس وعدّ ما تم تشريعه بعد التاريخ المذكور موقوف النفاذ في الاقليم ما لم يقرر المجلس سريان نفاذه.(١٥) الا إن الفدرالية لم تحقق الاستقرار للأكراد بل اضافت لها تعقيداً اخر عبر بروز تنافس حاد وتقاطع في المصالح مابين الحزبين الكرديين اللذان خاضا حرباً شرسة في حقبة ١٩٩٤- ١٩٩٨ لم تنته الا بوساطة دولية,(١٦) وتوقيع اتفاقية المصالحة والسلام بين الزعيمين مسعود البارزاني وجلال الطالباني وديفيد ويلش مساعد وزيرة الخارجية الامريكية في واشنطن في ١٧ ايلول(سبتمبر)١٩٩٨.وتقسيم كردستان العراق الى ادارتين اقليميتين واحدة في أربيل والثانية في السليمانية,وصولاً الى الاقرار العام بفكرة الفدرالية في مؤتمرات المعارضة العراقية المنعقدة في لندن عام ٢٠٠٢ وفي صلاح الدين عام ٢٠٠٣,وتوحيد الخطاب السياسي للطالباني والبارزاني بصدد القضايا المصيرية للأكراد في العراق.(١٧)

(١٤) وضاح مهدي. مصدر سابق.ص٩٤- ٩٥.

(١٥) ابتسام محمد العامري.الأكراد واستراتيجية بناء الدولة في العراق بعد الاحتلال.في مجموعة باحثين.كردستان العراق اقليم فيدرالي أم دولة؟ مركز العراق للدراسات.بغداد.ص٣١-٣٢.

(١٦) ميثم الجنابي. مصدر سابق. ص٤٢- ٤٣.

(١٧) سعد ناجي جواد.القضية الكردية.في مجموعة باحثين.برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٥.ص٢٧٠.

المطلب الثاني,تطور وضع الاكراد بعد عام ٢٠٠٣

برزت الفدرالية في شمال العراق قبل عام ٢٠٠٣,وكانت قنوات الاتصال مفتوحة بين القيادتين الكرديتين والحكومة العراقية حتى وقوع الاحتلال الامريكي في نيسان(ابريل)٢٠٠٣,وظل الحوار دائراً بصورة متقطعة بين الطرفين.وقد برزت وجهتا نظر مختلفتان ومتباينتان.فقد طرح الطرفان الكرديان الفدرالية كحل مرضٍ لهما وللشعب الكردي,فيما كانت الحكومة العراقية تتحدث عن استعدادها لإعادة النظر في قانون الحكم الذاتي وتطويره بحيث يصبح ملائماً لرغبات الشعب الكردي في العراق.وفي الوقت الذي لم تصرح به الحكومة بأفكارها حول تعديل وتطوير قانون الحكم الذاتي,فإن الاحزاب الكردية نشرت أفكارها حول الفدرالية.والحقيقة ان ما نشر عن الفدرالية وقتذاك يختلف اختلافاً كبيراً عما نشر بعد احتلال العراق,إذ توسع مفهوم الفدرالية لدى القيادات الكردية توسعاً كبيراً وأخذ مديات بعيدة تصل الى حد تشكيل كيان مستقل عن الادارة المركزية وفي كل المجالات.فالحديث عن الفدرالية الواسعة والمفتوحة أصبح يقرن بفكرة تقرير المصير أو الحديث عن دولة مستقلة احياناً في المستقبل. (١٨)

إذ كانت مطالب الأكراد على الدوام تتمثل في ضرورة اعتبار العراق وطناً مشتركاً للعرب والأكراد والقوميات الاخرى,بحيث تتحقق المساواة بين الجميع وتزول نوازع التمييز.ولم تكن حركات التمرد الكردية المتلاحقة سوى رد فعل على تقصير الحكومات المركزية في تطبيق هذا المطلب.وكانت المطالب تتمثل في تشكيل ولاية كردستان,واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في الولاية ,وإعادة المبعدين,وإطلاق سراح السجناء,وممارسة الولاية الحكم الذاتي الداخلي فيما يتعلق بالشؤون الادارية والثقافية,فيما تبقى الأمور العسكرية والخارجية والمالية في عهدة الحكومة المركزية وكما هو واضح,فإن هذه المطالب كانت أقرب الى صيغة الفدرالية,التي ينادي بها الاكراد,وهكذا لم يكن الحضور الكردي في الميدان السياسي العراقي ضئيلاً منذ البدء,كما لم يكن الصوت السياسي هامشياً.(١٩)

وفي دفاعهم عن مطلبهم المتصلب بالفدرالية يذكر القادة الأكراد أن هذا الامر لا يمكن مناقشته لأنه أقر في مؤتمرات المعارضة السابقة,وقد ذكرت في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٤, الا ان المفارقة هنا هي ان القيادات الكردية تضع نص الفدرالية الوارد في ذلك القانون موضع التقديس,لكنها ترفض القبول بإقرار ماورد فيه بشأن ضرورة العمل على حل كل المليشيات المسلحة للأحزاب,وتصر على اعتبار قوات البيشمركة لا يمكن شملهم بكلمة مليشيات.وفي ظل حكومات متعاقبة ضعيفة وخاضعة للتأثير الخارجي لم تصدر أي توضيح أو خطة لحل المسألة الكردية.بل ان قيادات هذه الحكومات تتجنب المناقشة أو الحديث

(١٨) موسى مخّول.الأكراد من العشيرة الى الدولة.بيسان للنشر والتوزيع والإعلام. بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٣.ص٢٦٩-٢٧٠.

(١٩) سعد ناجي جواد. مصدر سابق. ص٢٧١.

عن كل ما يمت بصلة الى سياسة وترفات الأحزاب الكردية خشية اغضابها,وبالتالي فقدان الحليف الأقوى في المعادلة السياسية الحكومية العراقية.(٢٠)

وضع دستور ٢٠٠٥ مبدأ الفدرالية الاتحادية كمبدأ شامل للعراق الجديد (المادة),في حين أن قانون ادارة الدولة اقتصر على الاعتراف بالفدرالية الاثنية (للشعب الكردي),حين اعترف بإقليم كردستان حكومة وحدوداً(في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك),وترك مفهوم الفدرالية عائماً نوعاً ما.ويأتي ارساء مبدأ الفدرالية في الدستور الجديد ليحل مشكلة تاريخية كبرى,وينهي نزاعاً مستديماً خيم على الدولة العراقية منذ ولادتها عام ١٩٢١ حتى اليوم.

لقد اعطى الدستور صلاحيات واسعة للاقاليم مقابل ما اعطي للمركز يجعل من هذه الاقاليم بمثابة دول في داخل الدولة العراقية خصوصاً مع وجود نوايا حقيقية بالانفصال لدى الاحزاب الكردية,وامكانية تكوين الاقاليم على أسس قومية أو طائفية مما يجعلها في حالة تصارع ونزاع دائم فيما بينها فكل قوة سياسية مسيطرة في هذا الاقليم أو ذاك سوف تسعى الى الهيمنة على الاقليم الاخر المختلف عنه قومياً أو طائفياً,ويبدو احتمال نشوب حرب اهلية أمر غير مستبعد,خصوصاً وان الثروة والجيش والخبرة الادارية ستكون قد اكتملت في كل اقليم ومعها فان قضية اعلان اي اقليم الانفصال عن الدولة العراقية سيكون امراً وارداً.(٢١) لقد اوضح الدستور صلاحيات محددة للحكومة الاتحادية وصلاحيات مبينة للاقاليم أو المحافظات التي لم تنتضم الى محافظات اخرى لتشكيل الاقاليم,ومن هذه القضايا المهمة هي حق كل اقليم في النفط والغاز المستكشف حديثا بعد نفاذ الدستور من حيث ابرام العقود للاستكشاف والاستثمار والتصدير فضلا عن حق الاقليم في الثروات الاخرى من مياه وثروة نباتية وغابات وثروة حيوانية وغيرها. (المادة ١١٢)ولذلك فان العقود النفطية التي ابرمتها حكومة اقليم كردستان بعد نفاذ الدستور صحيحة قانونا ومطابقة للدستور واي اعتراضات عليها من الحكومة الاتحادية أو وزير النفط في العاصمة بغداد هي باطلة وغير صحيحة.(٢٢)

شهدت الحقبة التي تلت احتلال العراق في ٩نيسان(ابريل)٢٠٠٣,وحتى الان. تطوراً في طموحات الاكراد وامتدت نحو مناطق وقضايا جديدة,اذ (يصر القادة الاكراد,ليس فقط على ضم كركوك الى كردستان,وانما على الهوية الكردية للمدينة. كما يريدون ترحيل العرب منها,واحلالهم بالاكراد الذين تم تهجيرهم منها في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.ويرون ان المادة ١٤٠ من الدستور الدائم تمثل خريطة الطريق لحل القضية من جهتها,تريد معظم القوى السياسية العربية والتركمانية جعل محافظة كركوك اقليما فيدراليا خاصا.).(٢٣) الا ان الصعوبات امام الحكومة الكردية في كردستان العراق عديدة,وهي مركبة بسلسلة من المشاكل الش

(٢٠) سعدي الابراهيم.مستقبل الدولة العراقية.دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع.بغداد.٢٠١٤.ص٢٠٨- ٢٠٩.
(٢١) منذر الفضل.مشكلات الدستور العراقي.دار اراس للطباعة والنشر .أربيل.الطبعة الاولى.٢٠١٠.ص١٩٢.
(٢٢) قحطان احمد سليمان الحمداني.الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي.مجلة المستقبل العربي.العدد٣٦٠. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.شباط(فبراير)٢٠٠٩.ص٣٣.
(٢٣) ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت.مصدر سابق. ص٣٨٨- ٣٩٢.

خصية,والمناطقية,والوطنية,والعالمية.وكما يأتي: (٢٤)

ان القائدان الكرديان مسعود وجلال كانا يترأسان أتباعاً يصنفون تبعاً لمناطق وجودهم,وقد تخرجا من مدرستين عقائديتين مختلفتين.فالدعم الاساسي لمسعود برزاني يأتي في معظمه من المنطقة الناطقة باللهجة الكرمانجية في شمال غرب العراق والمحصورة بين نهر دجلة والزاب الكبير والحدود التركية وتضم العمادية وعقرة ودهوك وزاخو.فيما يأتي الدعم الاساسي لجلال الطالباني في معظمه من المنطقة التي تتحدث باللهجة السورانية أي المنطقة الشمالية الشرقية الممتدة من الزاب الكبير حتى الحدود الايرانية وتضم اربيل وحلبجة وراوندوز والسليمانية.

تباين توجهات الحزبين الكرديين الرئيسيين,فقد ورث السيد مسعود برزاني القيادة عن أبيه الملا مصطفى,الذي رمز الى نمط تقليدي من الهوية الكردية والتي كانت أكثر عشائرية منها سياسية,واعتمد بشكل واسع على إيران والولايات المتحدة الامريكية.فيما السيد جلال طالباني وابراهيم احمد(والد زوجته),كانا دائمي الانتقاد للأحكام السياسية للملا مصطفى,وانفصل طالباني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) في عام ١٩٧٥ وأسس الاتحاد الوطني الكردستاني ومثل الشرائح الأكثر تعلماً وتنوعاً والمهتمة بالشؤون الاجتماعية أكثر من غيرها والمتواجدة في المدن الكبرى شرقي المنطقة الكردية.فضلاً عن حالة الكراهية المتبادلة بين الرجلين.

تباين الارتباطات الخارجية للحزبين الكرديين,فوجود الاكراد في أكثر من دولة وتحديداً في إيران وتركيا دفع القادة الاكراد الى التطلع الى القوى الاجنبية,إذ ارتبط البرزاني بداية بإيران وارتبط الطالباني بدرجة أقل بسورية.وكان لهما علاقات معقدة مع تركيا ووقفا الى جانبها ضد حزب العمال الكردستاني التركي,ومحاولة ضمان جانب تركيا في أي مواجهة مع الحكومة العراقية والحصول على بعض الدعم منها.وقد أجبرت تركيا والولايات المتحدة الزعيمين الكرديين على التوقيع على ترتيبات متعددة لتقاسم السلطة في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨.

التنافس المرير بين الزعيمين الكرديين وأتباعهما,والذي شكل تهديداً جدياً أكثر من مرة لبقاء منطقة الحكم الذاتي.فقد تشكلت السلطة التنفيذية التي تدير شؤون المنطقة وبعدد متساوٍ من الحزبين,لكنها لم تتمكن من العمل بشكل سليم ومنسجم,وكانت المحسوبية,تستخدم على نطاق واسع من الجانبين معاً.وبقي الواقع الفعلي حالة من الانقسام بين الحزبين وكل حزب يدير منطقته الخاصة.

التشكيك والاتهام المتبادل بين الحزبين الكرديين,إذ يتهم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني البارزانيين بالعشائرية,والرجعية الفكرية والدينية,والعمالة المباشرة لإسرائيل مستشهداً بالعديد من الوثائق الاسرائيلية التي نشرت في حينها.أما الحزب الديمقراطي الكردستاني فيتهم الاتحاد الوطني بالنفاق السياسي,وتبني الأفكار الماركسية الشيوعية,والعمالة لإيران.(٢٥)

غلبة المواجهات العسكرية على التوافقات السياسية بين الحزبين الكرديين.ان امتلاك

(٢٤) رعد مجيد الحمداني.قبل ان يغادرنا التاريخ.الدار العربية للعلوم- ناشرون.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٧.ص٢٦٣.
(٢٥) موسى مخّول. مصدر سابق. ص٢٧٢-٢٧٣.

كل من الحزبين الكرديين لأعداد كبيرة من الرجال المسلحين,ووجود قوات البيشمركة الذين يمكن ترتيب أو شراء دعمهم من قبل أي من الجانبين,جعل امكانية الاقتتال بين الطرفين حالة متكررة,ففي نهاية عام ١٩٩٤ اندلع القتال بينهما والرغم من محاولات فرنسا والولايات المتحدة للتوسط في تحقيق اتفاق ما,وإجراء مفاوضات بين الحزبين في باريس في أواخر تموز (يوليو) ١٩٩٤,ومفاوضات أخرى في دبلن في اب(اغسطس)١٩٩٥,الا انها لم تنجح في وقف اندلاع القتال بين الحزبين على امتداد السنوات الثلاث اللاحقة. وقد أدت هذه الحالة الى خسارة الأكراد للكثير من الدعم الدولي الذي اكتسبوه على مدى السنوات الماضية,وإعاقة جهود الاغاثة في المنطقة.

وبحلول النصف الأول من عام ٢٠٠٤ ,برز تياران كرديان في كردستان العراق, هما :(٢٦)

الأول: وتقوده الزعامات الميدانية لقوات البيشمركة,التي عانت كثيراً خلال حقبة الصعود الى الجبال,وخوض الحروب ضد قوات الجيش العراقي.ويطلق عليهم الصقور ,وتؤمن باستخدام القوة العسكرية لإنشاء كردستان تضم,السليمانية,ودهوك,وأربيل, وكركوك,وأجزاء واسعة من الموصل وديالى,وحتى محافظة صلاح الدين,معتبرين ان قيام دولة كردية كاملة السيادة في شمال العراق ثمن طبيعي لما عانوه.ويبرر هؤلاء هذا التوجه بأنه فرصة تاريخية,لتحقيق هذا الهدف,بسبب غياب حكم وجيش قويين في العراق,وكان لقيادات البيشمركة الضلع الاكبر في عملية تفكيك الجيش العراقي السابق,ليس لكونه خصماً فحسب,بل لتصبح البيشمركة القوة العسكرية الأكبر في العراق.

الثاني: وتمثله القيادات السياسية النخبوية,التي كانت في الولايات المتحدة الامريكية وأوربا وعواصم دول الجوار .وهذه القيادات تؤمن بالحوار بين جميع العراقيين وان مسألة الحكم الذاتي في كردستان,لاتتم الا بالحوار مع السلطات المركزية العراقية,وبالاتفاق مع كل الفئات العراقية,وبضمانات دولية.

وإذا كانت الفدرالية هي الصيغة التي يجتمع عليها الغالبية في الظرف الراهن,فإن التحرك حول ما يسمى بإعادة ضم كركوك الى المنطقة الكردية يشير الى الضعف النظري والعملي لإدراك معنى وابعاد الفدرالية من جانب القوى السياسية الأساسية في العراق.فالقوى السياسية الأساسية الفاعلة على ساحة الأحداث في العراق,تعاني ضعفاً شديداً في إدراكها لحد وحقيقة الفدرالية,التي هي من حيث الجوهر ,قضية سياسية,وبالتالي ينبغي أن تخدم تعميق وترسيخ الفكرة السياسية في التعامل مع الاحداث بما يخدم المصالح الوطنية الكبرى للعراق.ولا يعني ذلك سوى ضرورة العمل من اجل ترسيخ تقاليد وقيم الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني.بينما نرى التيار القومي الكردي يحرف الأبعاد السياسية لقضية الفدرالية صوب الأبعاد القومية الضيقة.إذ تتحول الفدرالية الى مسألة ضم منطقة عراقية الى منطقة كردية,وهو موقف يعكس شرخاً عميقاً في الوعي القومي الكردي بين الوطنية العراقية والقضية القومية (الكردية),بعبارة اخرى هو تعبير عما يمكن دعوته بنفسية الغنيمة السائدة في ذهنية وأيديولوجية الحركات

(٢٦) ميثم الجنابي. مصدر سابق. ص٢١٤- ٢١٦.

القومية الكردية في العراق,التي تجعل من مهمة الفكرة الفدرالية في وضع العراق الحالي وسيلة لانتزاع الغنيمة,عوضاً عن المساهمة في بناء لحمته الوطنية.(٢٧)

أن مسألة كركوك والاصرار الكردي على اعتبارها (قدس الأكراد),والتصرف بكونها مسألة حياة أو موت,وإلحاقها بمنطقة كردستان العراق,تشكل عقبة أمام حل القضية الكردية. لقد بدأ التفكير ينصب على إثبات كردية كركوك,وذلك باللجوء الى القوة العسكرية المتيسرة للحزبين الكرديين في سبيل ما يصفونه بإعادة الطبيعة الديمغرافية في كركوك الى سابق عهدها.وهذا تغييب واضح لحقيقة ان جميع القيادات الكردية,الحالية منها والسابقة,كانت قد وافقت على مبدأ إجراء استفتاء وقبله إحصاء سكاني للمدينة لتقرير مستقبلها,كما ان المبدأ الاساس الذي يجب ان يتبع هو اقرار الحقوق القومية الكردية,السياسية والثقافية منها خاصة,وهذا الاقرار سيمكن اكراد العراق من التمتع بحقوقهم في كل انحاء العراق,وهذا هو الاساس والأهم.علماً بأن جميع الاتفاقات التي وقعت ما بين القيادات الكردية والحكومات العراقية المتعاقبة,وآخرها بيان اذار (مارس) ١٩٧٠ بعد ١٧ تموز (يوليو)١٩٦٨ لم تتناول قضية كركوك.(٢٨)

(٢٧) كانت هناك اتصالات جديدة لغرض انهاء الاوضاع الحربية في كردستان,وتحولت الى مفاوضات بين الجانبين,وسافر الوفد الكردي الى بغداد أكثر من مرة وعاد منها الى كردستان,وأخيراً حضر نائب رئيس الجمهورية صدام حسين الى ناوبردان,مقر قيادة الثورة الكردية,والتقى البارزاني,وتم التوقيع على الاتفاق وهو بيان ١١ اذار (مارس) ١٩٧٠ الذي شمل,ضمان الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي وإعطاء الحكم الذاتي لكردستان العراق عوضاً عن الادارة الذاتية المستقلة للمحافظات,وتخصيص رواتب تقاعدية لعوائل جميع الكرد الذين فقدوا حياتهم أو اصيبوا اثناء حوادث القتال,وتعيين ستة آلاف من افراد كردستان كجنود في حرس الحدود,وتخصيص رواتب شهرية لخمسة الاف مقاتل كردي الى حين تعيينهم في وظائف مناسبة,وتخصيص مخصصات شهرية لمقر المكتب السياسي للحزب الكردستاني,وتشكيل هيئة لاعمار كردستان,وذلك ايماناً من قيادة الثورة الكردية بأنه الطريق الفعال لنشر العدالة الحقيقية بين الكرد,والقضاء على شعورهم بالغبن وما يجره التطور غير المتكافئ لانحاء العراق المختلفة من آثار سلبية تؤثر على مستقبل البلاد.وللمز من التفاصيل انظر:عبد القادر البريفكاني.المحررون,رجال قرن مضى.منشورات الزمان.لندن.الطبعة الاولى.٢٠٠١.ص١٦٥.

(٢٨) وضاح مهدي. مصدر سابق. ص٨٠- ٨١.

المطلب الثالث, المؤسسات السياسية في اقليم كردستان

تمتع الاكراد باستقلال فعلي في ادارة شؤون اقليمهم بعيدا عن سيطرة الحكومة المركزية في بغداد.وطرحت الفيدرالية كحل للقضية الكردية في العراق لأول مرة,بعد حرب الخليج عام١٩٩١.وجرت انتخابات البرلمان والقيادة في منطقة كردستان في ١٩ ايار(مايو)١٩٩٢,على اساس التمثيل النسبي مع تحديد ٧٪ من الاصوات,للحصول على مقاعد البرلمان.ووافقت الاحزاب الصغيرة على ذلك لثقتها بالحصول على هذه النسبة كحد ادنى,وتشكلت تحالفات حزبية جديدة لدخول معترك الانتخابات,فانضم حزب الكادحين الى الاتحاد الوطني الكردستاني,مقابل ثلاث مقاعد,وتحالف حزب باسوك مع الحزب الاسلامي الكردستاني.وكذلك اتحدت جماعات اسلامية صغيرة باسم الحركة الاسلامية بقيادة الملا عثمان عبد العزيز من حلبجة,فيما تجنبت بعض الاحزاب الصغيرة الاخرى المشاركة في الانتخابات.وعقد البرلمان الجديد أول اجتماع له في ٤ حزيران(يونيو)١٩٩٢.[٢٩] وسوف نتناول السلطات الثلاثة في الاقليم,وكالآتي:

أولاً,السلطة التشريعية

جاء تقسيم المؤسسات السياسية في الاقليم كما هو متعارف عليه في النظم السياسية,وتألفت من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.فالسلطة التشريعية تتمثل بالمجلس الوطني الكردستاني,الذي يضم بدوره العديد من التشكيلات والهيئات,أهمها هيئة رئاسة المجلس التي تتألف من رئيس المجلس ونائبه وسكرتير المجلس ويتم تعيينهم عن طريق الانتخاب خلال الجلسة الأولى لاجتماع البرلمان التي يرأسها أكبر الاعضاء سناً. أما المجلس فيتألف من ١٠٥ نائباً بمن فيهم اعضاء هيئة الرئاسة,والعدد على اساس ممثل واحد لكل ثلاثين الف نسمة.

وبعد انتخابات حزيران(يونيو)١٩٩٢ في الاقليم,حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني على ١٠٠ مقعد بالتناصف من اصل١٠٥ مقاعد,وشغلت الحركة الآشورية ٤ مقاعد,والمقعد الاخير كان من نصيب حزب الوحدة المسيحي التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني.وشكلت الجبهة الكردستانية لجنة متخصصة لوضع مشروع قانون انتخاب المجلس الوطني رقم ١ لسنة ١٩٩٢,وقد عدّت نفسها سلطة مؤسسة,وكونها سلطة الامر الواقع في الاقليم,والى شعبيتها كونها الاداة المنظمة للانتفاضة ضد النظام في عام ١٩٩١.وشرعيتها تستند الى الرضا الشعبي الذي جرى التعبير عنه بالهجرة الجماعية.كما إن الاحزاب الاخرى غير المنضمة الى الجبهة لم تعترض على سلطة الجبهة واختصاصاتها.[٣٠]

وبعد عام ٢٠٠٣,برز التحالف الكردستاني وهو تحالف قومي- علماني شكل من الاحزاب والقوى الكردية المشاركة في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣,وضم أكثر من ١٢

(٢٩) وضاح مهدي. مصدر سابق.ص٨١- ٨٢.

(٣٠) ستار جبار علاي.العراق والتغيير,دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣.مكتبة السنهوري.بيروت. الطبعة الاولى.٢٠١٨.ص٣٦٩- ٣٧٠.

حزباً وحركة كردية ابرزها: الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني, والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني,والاتحاد الاسلامي الكردستاني,والحزب الشيوعي الكردستاني,والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني,والاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني,وحزب بيت نهرين الديمقراطي,وحزب الاتحاد القومي الديمقراطي الكلداني,والحزب الوطني الآشوري,وحركة فلاحي ومضطهدي كردستان,وحزب كادحي كردستان,فضلا عن ١٦٥ شخصية كردية.كما انضم الى هذه الاحزاب والتنظيمات حركة التغيير(كوران) التي أسسها السياسي الكردي نوشيروان مصطفى في عام ٢٠٠٩ بعد استقالته من حزب الاتحاد الوطني، وهي حزب علماني يعارض التحالف الكردي ويدعو لمحاربة الفساد، وكانت اهدف حركة التغيير المحافظة على نظام الحكم في اقليم كردستان العراق برلمانيا وعدم تحويله الى رئاسي بمساعدة اصوات من داخل الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يترأسه جلال طالباني.وحسب مسودة دستور اقليم كردستان العراق، بينما يريد الحزب الديمقراطي الكردستاني ان يكون نظام الحكم في الاقليم رئاسياً,وهذه النقطة تشكل محور خلاف اساسي بين حركة التغيير كوران واحزاب السلطة بشأن المادة الخاصة بالحكم في الدستور.وتدعم الاحزاب الاسلامية المعارضة في الاقليم استمرار نظام الحكم البرلماني، وكانت القائمة الكردستانية التي ضمت الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي قد حلت في المرتبة الأولى خلال انتخابات برلمان اقليم كردستان العراق في تموز عام ٢٠٠٩ بحصولها على نسبة (٥٧,٣٤ ٪) من الأصوات، كما حصل مرشح القائمة الكردستانية لرئاسة الإقليم مسعود بارزاني على نسبة (٦٩,٧٩٪)، أما أقوى منافسيه كمال ميراودلي فقد حصل على نسبة (٢٥,٣٢٪). وحصلت قائمة "التغيير" التي جاءت في المرتبة الثانية في الانتخابات البرلمانية على (٢٣,٧٥٪) من نسبة الأصوات. أما قائمة الخدمات والإصلاح التي مثلت أربعة أحزاب إسلامية وعلمانية، فقد حصلت على نسبة (١٢,٨٪). وجاءت الحركة ثانيا في انتخابات برلمان كردستان لسنة ٢٠١٣ بحصولها على ٢٤ مقعداً متقدمة على حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحصلت على رئاسة برلمان اقليم كوردستان. وقد منع الحزب الديمقراطي الكردستاني في تشرين الأول(أكتوبر) ٢٠١٥ رئيس برلمان إقليم كردستان يوسف محمد ووزراء حركة التغيير من دخول أربيل لمزاولة أعمالهم.[٣١] ويعبر عن ذلك قادر الحاج علي رئيس وفد التفاوض في حركة التغيير الكردية بقوله: (لا يحق لحزب يمتلك ٣٠ مقعداً في البرلمان إن يستأثر بحكم الاقليم وبصلاحيات مطلقة,نحن حصلنا على ٢٥ مقعداً- حركة التغيير- والاتحاد الوطني لديه ٢٩ مقعد,وهذا دليل على إن الارقام متقاربة,وليس هناك ديمقراطية تجيز لحزب الاقلية إن يتحكم بمقادير الامور في أي بلد في العالم.[٣٢]

ولعب برلمان الإقليم دوراً مهماً في اختيار السيد نيجيرفان بارزاني رئيساً للإقليم في جلسة عقدها في ٢٨ ايار(مايو) ٢٠١٩ وقاطعها نواب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحراك «الجيل الجديد».إذ جرى التصويت بحضور أغلبية الأعضاء ونال نيجيرفان بارزاني ٦٨ صوتاً من مجموع الحاضرين،وهم ٨١ برلمانياً من أصل مجموع ١١١ هم

(٣١) وضاح مهدي. مصدر سابق. ص١٤٨.
(٣٢) وضاح مهدي.مصدر سابق. ص٨١- ٨٢.

عدد أعضائه.حيث يمتلك الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني أكبر كتلة في البرلمان وله ٤٥ نائباً بينما للاتحاد الوطني ٢١ نائباً.وبينت عضوة كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، بيكرد طالباني: «لم نشارك في جلسة التصويت لانتخاب رئيس اقليم كردستان، نحن ملتزمون بقرار قيادة حزبنا والاتفاق الذي أبرمته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني». وأصدر حزب الاتحاد لاحقاً بياناً قال فيه إن «انتخاب رئيس الإقليم دون أصوات كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، سيضع ملف القرار والشرعية في إقليم كردستان أمام أوضاع جديدة، كما سيضع ملف تشكيل حكومة اقليم كردستان أمام احتمالات جديدة، وتداعيات تلك السياسة غير الواقعية لا تقع على عاتق الاتحاد الوطني الكردستاني، وتقع مسؤوليتها على عاتق الطرف المقابل».وامتنعت عدة كتل عن التصويت لبارزاني، وهي الجماعة الإسلامية والاتحاد الاسلامي إضافة إلى الجيل الجديد فيما صوتت لصالحه كتلة الحزب الديمقراطي والتغيير وممثلو الأقليات في البرلمان.[٣٣]

ثانياً,السلطة التنفيذية

وهي ثنائية الرأس,وتضم رئيس الاقليم وهو قائد الحركة التحررية الكردية, ففي انتخابات القيادة عام ١٩٩٢,حصل مسعود البارزاني على ٤٨٪ وجلال الطالباني على ٤٥٪,بينما حصل محمود عثمان على ٢٪ فقط من الاصوات,وتقرر إن يقود الزعيمان الجبهة الكردستانية.[٣٤] وانتخب السيد مسعود بارزاني كأول رئيس لإقليم كردستان من قبل المجلس الوطني الكردستاني في ١٢ حزيران(يونيو)٢٠٠٥.وفي الانتخابات التي جرت في الإقليم في٢٥تموز(يوليو)٢٠٠٩، حصل السيد مسعود بارزاني على نسبة (٧٠٪) من أصوات الناخبين، وبذلك انتُخب لولاية ثانية رئيسا للإقليم و بصورة مباشرة,بعد تغيير النظام الانتخابي, وأدى اليمين القانونية أمام برلمان الاقليم في ٢٠ اب(اغسطس)٢٠٠٩.[٣٥] واصبح كوسرات رسول علي نائباً له. وفي ٢٩ أكتوبر ٢٠١٧م وفي خضم النزاع مع الحكومة المركزية وفشل استفتاء استقلال الاقليم الذي جرى في عام ٢٠١٧، أعلن رئيس الاقليم السيد مسعود بارزاني عن نيته التنحي من رئاسة للإقليم، اعتبارا من ١ تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠١٧.[٣٦] وبعد مدة من بقاء منصب رئيس الاقليم شاغراً,اختير نيجيرفان بارزاني مرشحاً للحزب الديمقراطي لمنصب رئيس الإقليم

(٣٣) رئيس اقليم كردستان.موقع رئاسة اقليم كردستان.

(٣٤) رئيس إقليم كردستان العراق.موقع ويكيبيديا.

(٣٥) ولد نيجيرفان في ٢١ أيلول(سبتمبر) ١٩٦٦ في منطقة بارزان وهو ابن شقيق مسعود بارزاني,هاجر مع عائلته إلى إيران عام ١٩٧٥ بعد انهيار العمل المسلح بقياده جده الملا مصطفى بارزاني ضد الحكومة العراقية بعد إبرام العراق وإيران اتفاق الجزائر. وأصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٨٩ وفي ١٩٩٦ انتخب نائباً لرئيس وزراء إقليم كردستان وأصبح رئيساً لوزراء الإقليم عام ١٩٩٩.وفي ٢٠٠٦ أصبح رئيس وزراء إقليم كردستان مرة ثانية (الحكومة الموحدة التي جمعت الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني).وأعيد انتخابه ليتولى ذات المنصب مرة أخرى من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣.وتسلم منصب رئيس الحكومة مجدداً عام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨ وأصبح نائباً لرئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في مؤتمر الحزب الثالث عشر.وللمزيد من التفاصيل انظر: من هو نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان العراق الجديد؟ ٢٨أيار(مايو) ٢٠١٩.موقع بي بي سي عربي.

(٣٦) وضاح مهدي. مصدر سابق. ص١٤٨.

في ٣ كانون الأول(ديسمبر) ٢٠١٨.وانتخب برلمان الإقليم نيجيرفان بارزاني رئيساً للإقليم في جلسة عقدها في ٢٨ ايار(مايو) ٢٠١٩.[٣٧] الا ان النظام الرئاسي في الاقليم يواجه معارضة متزايدة,والدعوة الى نظام برلماني كحال النظام السياسي في العراق,وظهرت المعارضة داخل برلمان الاقليم ايضاً بتعديل الدستور وإعطاء الاحزاب الاخرى أدواراً في رسم سياسة الاقليم.[٣٨]

والى جانب رئيس الاقليم هناك عدة مراكز لتقوية التحالفات بين الأحزاب السياسية الكردستانية وتعزيز عملية صنع القرار في الاقليم,وهي: [٣٩]

١. مجلس رئاسة كردستان وتأسس في يوم ٢٠٠٧/١/٢٢. يتكون هذا المجلس الذي يعقد اجتماعاته باشراف الرئيس من نائب رئيس الاقليم السيد كوسرت رسول و رئيس برلمان كردستان ورئيس حكومة كردستان ونائبيهما ورئيس ديوان رئاسة الاقليم.
٢. المجلس الأعلى للأحزاب السياسية و يتكون من الشخصيات السياسية الرئيسية في كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني و حزب كادحي كردستان والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الاسلامي الكردستاني والجماعة الاسلامية الكردستانية.وتطالب قيادة الاقليم الحكومة العراقية بتحقيق الشراكة الوطنية الحقيقية في حين انها تحاول احتكار السلطة لنفسها كاملة في الاقليم,ويؤكد نوشيروان مصطفى (فكما ترفض قيادة الاقليم سياسة التفرد والاحتكار من الحكومة العراقية نحن ايضاً نرفض سياستها باحتكار السلطة في كردستان).[٤٠]

والجزء الاخر من السلطة التنفيذية هو مجلس وزراء الاقليم. فقد تم انتخاب حكومة منطقة كردستان من قبل برلمان الاقليم في ٤تموز(يوليو)١٩٩٢ برئاسة الدكتور فؤاد معصوم لإدارة المنطقة وضمت ١٥ حقيبة وزارية, ودخلت فيها الاحزاب الاسلامية والشيوعية والاشورية والتركمان. واعتمد برلمان كردستان النظام الاتحادي الفدرالي في ٤ تشرين الاول(اكتوبر)١٩٩٢ كأساس للعلاقة مع الحكومة المركزية في بغداد وأشير فيه الى القواعد والقرارات والقوانين التي تمنح الشعب الكردي الحق في تقرير مصيره.[٤١]

(٣٧) رئيس اقليم كردستان. موقع رئاسة اقليم كردستان.
(٣٨) وضاح مهدي. مصدر سابق. ص١٤٧– ١٤٨.
(٣٩) اشار الاعلان الى قرار مجلس الامن رقم ٦٨٨,والقرار رقم ٧١ الصادر عن مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢.والبيان الرسمي الصادر عن الحكومة العراقية والبريطانية في عام ١٩٢٢,والاعلان الرسمي الصادر عن الحكومة العراقية في ٣٠ ايار(مايو)١٩٣٢,والذي تم بموجبه ربط عضوية العراق في عصبة الامم باشتراط احترامه لحقوق الانسان بشكل عام,واحترام حقوق الاقليات بشكل خاص.وللمزيد انظر: محمد رضا حافظ نيا واخرون.دراسة مقارنة لنموذج الحكم الذاتي في كردستان العراق بنماذج الحكومات الذاتية والفدراليات الأخرى.تعريب حسن علي الهاشمي. في مجموعة باحثين.كردستان العراق اقليم فيدرالي أم دولة؟ مصدر سابق.ص٨٩– ٩٠.
(٤٠) اختيار مسرور بارزاني لمنصب رئيس وزراء كردستان العراق.٢٠١٩/٦/١١. المصدر :قناة ارتي عربي.
(٤١) وقد ضمت تشكيلة الحكومة الحكومة ٢٣ وزيراً هي:مسرور مسعود مصطفى البارزاني رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان.وقوباد جلال الطالباني نائب رئيس حكومة إقليم كردستان.وفرصت أحمد عبد الله وزير العدل.وشورش إسماعيل عبد الله وزير شؤون البيشمركة.وريبر أحمد خالد وزير الداخلية.وآوات جناب نوري صالح وزير المالية والاقتصاد.وسامان حسين البرزنجي وزير الصحة.وآلان حمه سعيد وزير التربية.ودانا عبد الكريم حمه صالح وزير الإعمار والإسكان.وساسان عثمان عوني وزير البلديات والسياحة.وآرام محمد قادر وزير التعليم العالي والبحث العلمي.ودارا رشيد محمود وزير التخطيط.

وكلف نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان السيد مسرور بارزاني في حزيران(يونيو)٢٠١٩ بتشكيل الحكومة الجديدة خلال المدة القانونية المحددة بثلاثين يوما.واختار برلمان كردستان العراق في مطلع حزيران(يونيو)٢٠١٩، مسرور بارزاني، لتولي منصب رئيس وزراء الإقليم، وكان يشغل منصب رئيس جهاز أمن الإقليم، رئيسا للوزراء بأغلبية ٨٧ صوتا من أصل ٩٧ نائبا حاضرا، إذ يتألف برلمان الإقليم من ١١١ مقعدا، وقد قاطعت عدة أحزاب معارضة صغيرة التصويت، بما في ذلك «الجماعة الإسلامية في كردستان العراق» و «حركة الجيل الجديد».(٤٢) وقدم رئيس وزراء إقليم كردستان العراق المكلف مسرور بارزاني، قائمة بأسماء التشكيلة الوزارية الجديدة إلى برلمان الإقليم تمهيدا للتصويت عليها ومنحها الثقة.وتألفت الحكومة من ٢٠ وزيرا وثلاثة وزراء إقليم، فيما لم تتضمن القائمة مرشح حقيبة الثروات الطبيعية.(٤٣)

ثالثاً,السلطة القضائية

وقد أنشئت بقرار من المجلس الوطني لكردستان العراق برقم ٤٤ في ٢٨ كانون الأول(ديسمبر)١٩٩٢ قانون السلطة القضائية في الاقليم رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢,واكد على إن المحاكم مستقلة لا سلطان عليها لغير القانون, ولا يجوز لأية سلطة أو شخص التدخل في استقلال القضاء أو في شؤون العدالة.(٤٤)

وكويستان محمد عبد الله وزيرة الشؤون الاجتماعية.ومحمد سعيد علي وزير الثقافة والشباب.وعبد الله محمود محمد وزير الشهداء والمؤنفلين.وبيگرد دلشاد وزيرة الزراعة والموارد المائية.وكمال مسلم سعيد قرني وزير التجارة والصناعة.وآنو جوهر= =عبدوكا وزير النقل والمواصلات.وبشتيوان صادق وزير الأوقاف والشؤون الدينية.وكمال محمد صالح وزير الكهرباء .وخالد سلام سعيد وزير إقليم.وآيدن معروف وزير إقليم.وفالا فريد وزيرة إقليم.وللمزيد من التفاصيل انظر : رئيس حكومة كردستان العراق يرفع قائمة وزرائه إلى البرلمان للتصويت.٢٠١٩/٧/٨.المصدر : قناة ارتي عربي.

(٤٢) وضاح مهدي. مصدر سابق. ص٩٣- ٩٤.

(43) Edy Cohen, Kurdistan: From Referendum to the Road to Independence, BESA Center Perspectives Paper No. 507, June 2017 ,24,p 1.

(44) Mustafa Gurbuz ,The Independence Referendum: A Pyrrhic Victory for Barzani, Arab Center Washington DC, July 2017 ,10,p 1.

المطلب الرابع: مستقبل وضع الاكراد

تبرز قضية الاكراد في العراق,ان هناك حاجة لتجاوز الانموذج القائم على الشك والوحدة الشكلية والاعتراف بفشل النماذج السابقة,فإذا كانت المجموعات العراقية الرئيسة متفقة على انموذج توافقي يضمن حقوق الاكراد ضمن الصيغة الفدرالية وعلى اساس خريطة طريق لكركوك ,فالاكراد سيكون لديهم تدريجيا كل ما يمكن ان يقوموا به في كل القرارات المهمة,فهل يريدون اعادة الاندماج في العراق والتوافق مع المجموعات الاخرى في صيغة ديمقراطية ودستورية,أم هل يريدون ان يصبح اقليمهم مستقلاً ؟

أ

ولاً,الدولة الكردية المستقلة

في ٢٥ ايلول(سبتمبر) ٢٠١٧,جري الاستفتاء على مستقبل اقليم كردستان العراق. لتحديد مستقبل كردستان الحكم الذاتي بالانفصال عن العراق لتصبح دولة مستقلة أو ان تبقى ضمن الدولة العراقية.وكان استفتاء اكراد العراق الخطوة العملية الاولى لتحقيق حلم قرن من الزمن في دولة كردية مستقلة.(٤٥) إذ اعلن رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ان لا عودة عن استقلال الاكراد,وان الموعد الرسمي لإجراء الاستفتاء في ٢٥ ايلول(سبتمبر)٢٠١٧,فيما اكد مسؤولون في حكومة الاقليم ان نتيجة الاستفتاء لن تكون ملزمة,ولذلك فانهم سوف يتجنبون الاعلان الاحادي للاستقلال دون التوصل الى اتفاق مع الحكومة المركزية.(٤٦)

وجاء اعلان حكومة الاقليم عن اجراء الاستفتاء ليعيد احياء القضية الكردية في العراق في خضم العمليات ضد تنظيم داعش الارهابي,وبالرغم من المعارضة من قبل العديد من الشخصيات العراقية وكذلك الفاعلين الاقليميين والدوليين,فان الحكومة الكردية اصرت على تطبيق الخطة,فالاقليم قد عانى من ازمات سياسية واقتصادية في غضون السنوات الماضية,واستفتاء الاستقلال فيما بدا اداة لتوحيد المجتمع الكردي,وتقديم الاستفتاء كان وسيلة جيدة للحصول على منافع سياسية واقتصادية من الحكومة المركزية في ضوء الموقف المالي الصعب الذي عاشه الاقليم,فالآن أو في المستقبل تبدو خطوة اكراد العراق هي التي ستحدد مستقبل البلاد السياسي وتوازنه.(٤٧)

والحقيقة انه ليس هناك من يعارض حق حكومة الاقليم في اجراء استفتاء الاستقلال من اكراد العراق,ويعتقد الكثير ان اعلان الرئيس مسعود البارزاني اجراء الاستفتاء هو رغبته في لعب دور تأريخي في تحقيق الاستقلال قبل نهاية ولايته,إذ يؤمن مسعود البارزاني بانه لن يكون هناك وقت مثالي للاستقلال ورغبته في ان يموت في ظل علم دولة مستقلة,والحزب الديمقراطي الكردستاني يسيطر على هياكل بيروقراطية عديدة في الاقليم وله قاعدة شعبية واسعة بين سكان الاقليم.وللحزب ايضا قوة قيادية خلف فكرة

(45) Mesut Ozcan, The KRG's Referendum on Independence: Domestic and Regional Dynamics, EXPERTBRIEF REGIONAL POLITICS, September 2017,p 1.

(46) Ibid ,p 4 -2.

(47) Mustafa Gurbuz ,op,cit,p 4.

الاستفتاء. الا ان هناك العديد من الانتقادات التي توجه الى السيد البارزاني فيما يخص المشاركة في السلطة مع حكومة الاقليم,وعدم سماحه بعودة رئيس برلمان الاقليم الى اربيل أو العلاقة مع الشركاء السياسيين الاخرين,ولذا يمكن القول ان دعوته للاستفتاء كانت تحرك براغماتي موجه الى تحويل الانتباه عن المشاكل اليومية وتحسين الموقف التفاوضي للأكراد مع الحكومة المركزية حول تخصيص الموارد,وخصوصا عائدات النفط. والانتقادات من قبل رئيس برلمان كردستان يوسف محمد صادق من حركة التغيير,قادت الى منعه من قبل قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني من دخول اربيل, كما اضرت المشاكل الاقتصادية الحالية ودعاوات الفساد بموقع البارزاني,ويرى البعض ان استفتاء الاستقلال كان ايضاً طريق للعب ورقة القومية في توحيد المجتمع الكردي خلف هدف مشترك وتجاوز بعض الانتقادات وليس لحل المشاكل السياسية في الاقليم.ايضا اشار ممثلي الاتحاد الوطني الكردستاني الى الحق في استفتاء الاستقلال لكن المسألة توقيته والطريقة التي سيتم بها من قبل ادارة حكومة الاقليم.(٤٨)

وكان استفتاء الاستقلال تحركا استراتيجيا لتحقيق مكسب سياسي من الانتصارات العسكرية على الارض,وبما ان الاستفتاء غير ملزم ولا يعني بالضرورة الانفصال التام عن العراق,وخدم اهداف الاكراد في الحصول على مكاسب من الحكومة المركزية.(٤٩) فرئاسة الاقليم تهدف الى الاستفادة من التأثير الموحد لفكرة الاستقلال فيما يسعى منافسوها الداخليين لاستخدام قضية الاستفتاء لإعادة احياء برلمان الاقليم.(٥٠) وكان الاكراد على وشك اتخاذ خطوة مهمة في جعل الوطن المستقل ممكنا,ومصدرين لنفط وغاز العراق لصالحهم بعيداً عن الحكومة المركزية.(٥١)

ثانياً,استمرار وضع الاقليم

حيث تبرز امكانية استمر الوضع القائم في اقليم كردستان,ويبدو الموقف موحد تقريبا ضد استقلال الاقليم,فالاحزاب الشيعية المهيمنة باختلاف توجهاتها رفضت فكرة الاستقلال, (٥٢) وبالرغم من معارضة الحكومة المركزية لمزيد من الحكم الذاتي والاستقلال للاكراد,وان الحكومة المركزية لا تزال تمتلك بعض مستويات القوة في الاقليم لكنها في موقف ضعيف لمنع ظهور دولة كردية, فالحكومة العراقية مشلولة بالتنافس الطائفي وتوصف بالفساد وعدم الكفاءة, وقدرة الحكومة المركزية على توفير الخدمات الاساسية- وبضمنها المصروفات الى حكومة الاقليم التي تتضمن نسبة ١٧٪ صيغة مشاركة العائدات- قد تراجعت بتراجع اسعار النفط العالمية مما اثر على عوائد كل من المركز واربيل.(٥٣)

ويبرز رد فعل الحكومة المركزية على اقامة كردستان مستقلة والادوات التي تمتلكها

(48) Ibid,p 5.
(49) Alireza Nader, Larry Hanauer and others,op,cit,pp 30 -29.
(50) Mesut Ozcan,op,cit,p 5.
(51) Alireza Nader, Larry Hanauer and others,op,cit,pp44 -43.
(52) Ibid,pp 44 -43.
(53) Ibid,p49 -48.

لذلك امكانية فيما اذا تعرقل أو تسهل دولة كردية سوف يعتمد تحديداً على كيفية تحقيق الاستقلال,فالحكومة المركزية يمكن ان تراه عملا احادياً في مواجهة السيادة العراقية,وتحدياً جدياً لقدرتها في المحافظة على بقية البلاد موحدة,وبالنتيجة من المحتمل ان يكون ردها قوياً,ويمكن ان تلجأ الى اجراءات مختلفة في حوزتها لمعاقبة الاكراد لمقاومتهم سلطة الحكومة المركزية,مما يجعل امكانية الاستقلال مؤلمة وغير ناجحة,وعرقلة القدرة الاقتصادية للدولة الجديدة,وبما يجعل الاكراد يفكرون بكلفة الاستقلال,فالخطوة الاولى التي يمكن ان تقدم عليها الحكومة المركزية هي انهاء مشاركة العائدات الشهرية وهي ١٧٪ بموجب اتفاق عام ٢٠٠٤,وبدون العائدات ستكون حكومة الاقليم غير قادرة على تلبية الالتزامات المالية,وبذلك تصبح الشركات النفطية اكثر تردداً في الاستثمار في المناطق الكردية,وهذا ما يعني تراجع امكانياتها.(٥٤)

فالآثار الاقتصادية لفقدان الاكراد لحصتهم من العائدات الفدرالية ستكون كبيرة,لكن الاصل في هذا الضغط الاقتصادي سوف يتضاءل أذا فشلت الحكومة في ضمان استمرار عمل الحكومة المركزية ليس بفعل قرار الاكراد الاحادي بإعلان الاستقلال بل بفعل انهيار الدولة العراقية,فالفوضى الحاصلة من الممكن ان تعزل الاكراد عن بقية العراق بكل الاحوال,وهذا يمنع الحكومة المركزية من الاستخدام الفعلي لقدراتها في منع او معاقبة استقلال كردستان,ومن الممكن ان تلجأ الى استخدام قدراتها العسكرية سعيا للحصول على مكاسب او استعادة السيطرة على المناطق التي بحوزتها,اذا كانت قادرة على القيام بذلك,وتبدو قدرات الحكومة المركزية ضئيلة في مواردها لتحدي الاكراد,مما يجعل من الجهد العسكري في مواجهة الاقليم غير ذي بال.

بالمقابل اذا كان لدى الحكومة المركزية اي طريق لمنع استقلال كردستان,فالحاجة الى بيان الاثار المترتبة على ظهور دولة كردية يمكن ان يجبرها على المفاوضات والتي تبدو بشكل او اخر موضع معارضة,وهذا يمكن ان يحدث اذا طورت حكومة الاقليم صناعة نفطية مزدهرة مما يجعل من الاقليم مستقلا مالياً عن الحكومة المركزية,واذا طورت قوات البيشمركة قدراتها الى الحد الذي يجعلها قادرة على توفير كل احتياجات الامن دون مساعدة خارجية,بما فيها الدفاع عن الحدود مع مناطق سيطرة داعش,فعندما يبرز هكذا وضع في شمال العراق,ستكون الحكومة المركزية غير قادرة على استخدام القدرات المالية والعسكرية لمنع انفصال الاكراد,وربما سيكونون قادرين على التفاوض للانفصال وهذا يحد من تأثير الحكومة المركزية.

(54) Ibid,p 51.

الخاتمة

لقد عارضت الحكومة المركزية العراقية الحكم الذاتي واستقلال الاكراد لسنوات,وقاد ذلك لتوترات سياسية مهمة بين الاكراد والعرب الذين قادوا الحكومة في بغداد.وكان الصراع الاساسي على المصالح بين الطرفين,إذ رأت الحكومة المركزية في الحكم الذاتي واستقلال الاكراد قطعا في سلطتها وسيادتها,فيما جعل مطلب الاكراد بالاستقلال أي عراقي ينغمس في الشأن الكردي غير مرغوب فيه,وهذا الخلاف المستمر كنزاع سياسي بين بغداد واربيل هو الذي ميز علاقات بغداد– الاكراد لقرن من الزمن,فاستقلال الاكراد الناتج عن مفاوضات انفصال سوف يكون اكثر فائدة للطرفين,الا ان امكانية هذا الشيء في الواقع تتطلب تغييرات جذرية في ترتيبات الحكومة المركزية بالقدر الذي يتلاءم مع مصالح العراق الوطنية. وعلى حكومة الاقليم ان تضع في حساباتها عوامل عدة حينما تتدارس كلف ومنافع ان تصبح مستقلة في المستقبل القريب,فتشكيل أمة ذات سيادة صعب,وسيكون اكثر تحدياً إذا واجه الاكراد معارضة من بقية العراق,فمواجهة النتائج المختلفة والخروج سيكون الهم الاساسي,وبسبب هذا يبدو الاكراد ساعين للانفصال عن العراق من خلال مفاوضات تسوية أو بمشاعر الانهيار أو فشل الدولة.

والفرصة الحقيقية لتسوية سلمية للقضية الكردية تبدو ضئيلة ويجب ادراكها,فأي تحرك جدي باتجاه استقلال الاكراد سوف يؤدي لنزاع مسلح وعلى جبهات عدة مما يعني المصاعب وتجدد معاناة كل الاطراف,انها مصلحة كل فرد بما فيهم الاكراد ,بالقيام بما هو اكثر في الفرصة الحالية,فالفشل سيكون خطراً ليس على العراق فحسب ولكن على العلاقات المهمة مع تركيا وايران,ويمكن ان يصبح اقليم كردستان ساحة لجولة اخرى من النزاع,وتحديدا اذا تحول التوتر بين الولايات المتحدة وايران الى مواجهة مفتوحة.

ولأكراد العراق رغبتهم في الاستقلال على الرغم من كثرة العواقب المخيفة التي ستحدث عادة,الدول الغربية رفضت النظر في دولة لأكراد العراق على اساس انها ستهدد بفوضى داخلية ويجعل الحركة الكردية المستقلة دولة مجاورة,وفي الوقت نفسه هناك عوامل عدة تغذي الرغبة في الاستقلال:فالعلاقات الدبلوماسية الوثيقة بين اربيل والغرب التي نشأت في ضوء الحرب على الارهاب,والتعاون الاقتصادي الوثيق بين اكراد العراق وتركيا,والعامل الاخر المشجع لقيام الدولة هو الفشل المستمر بين المركز واربيل في التوصل الى اتفاق نهائي حول المناطق المتنازع عليها والتي يطالب بها الطرفان(ومنها كركوك) واقتسام عوائد النفط والغاز ,وعوامل اخرى تقف ضد التحرك نحو الدولة.